

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢١٨**

الاثنين، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ماير هارتنغ	(النمسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد سكراتشيتش
	كوستاريكا	السيد أرتينيانو
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

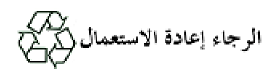
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2009/585)

09-60818 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2009/585)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد أد ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ملكرت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/585، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أد ملكرت. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ملكرت (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بالتطورات الهامة التي حدثت في العراق على مدار الشهور القليلة الماضية.

إن الانتخابات المقبلة في كانون الثاني/يناير ستؤذن بانتهاء أول فترة ولاية كاملة لبرلمان مُنتخب انتخابا حرا في تاريخ البلد. وقد كانت فترة تحديات وإنجازات كبيرة. ومع أن وجه الحياة اليومية ما يزال يظهر الجوانب القبيحة للموت والتهديد على نحو متكرر، إلا أن أرواح الغالبية العظمى من العراقيين تهتز طربا إزاء إمكانية قيام مجتمع ينعم بالأمان والعدل. وقد أعجبت بطاقة وتفاؤل عدد لا يحصى من العراقيين، داخل الحكومة وخارجها، في بناء مستقبل أفضل خلال تلك الفترة الأولية التي شرفت فيها بكوني ضيفا على بلدهم.

والنجاح ليس مضمونا بالمرة حيث تواصل قوى داخلية وخارجية جهودها لفرض جدول أعمال قائم على التقسيم والدمار. وفي مواجهة ذلك، هناك إرادة الشعب في المشاركة في تصميم المستقبل وفي تفويض زعمائه بطريقة ديمقراطية. وتلك هي الأهمية الحقيقية للانتخابات التاريخية المقبلة، التي تم الإعداد لها تحت القيادة والمسؤولية الكاملة للعراقيين. ويجب أن يحفز ذلك الأمم المتحدة على تعبئة كل دعم ممكن للعملية وللتقدم، حيث أن العراقيين متجاوبون

ومتلهفون على إدماج قيم ميثاق الأمم المتحدة في بناء دولة جديدة ومجتمع جديد.

إن الكثيرين ينظرون إلى الأمم المتحدة ويتعاملون معها باعتبارها شريكا موثوقا. ومن المهم بشدة أن يتسنى لهم الاستمرار في الاعتماد على المجلس لتمكين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أن تكون على مستوى التوقعات. يجب أن يكون ذلك التزاما طويل الأجل. فلن تكون هناك طرق مختصرة. وثمة حاجة إلى أن تترسخ جذور التغيير. وهناك تغيير في جوانب كثيرة، غير أن الوقت ما زال مبكرا لترسخ جذور التغيير.

ستجرى الانتخابات تحت تهديد تكرار الهجمات البشعة التي وقعت على قلب الحكومة في ١٩ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وكان رفض مجلس الأمن لتلك الأعمال المروعة وإعرابه عن الدعم للحكومة لتظل ثابتة إشارات جيدة جدا. وفضلا عن ذلك، فإن المصالحة داخل البلد وعودة اللاجئين والمشردين داخليا ما زالت مهمتين في غاية الصعوبة في انتظارنا. وعلاقات حسن الجوار يمكن بل وينبغي أن تتحسن بدرجة كبيرة. وثمة حاجة إلى ترسيخ إطار الدولة الاتحادية بتقليل حدة التوترات والتراعات القائمة. والأهم من ذلك، هو أن الفترة القادمة ينبغي أن تشكل الأساس لعودة العراق إلى رابطة البلدان المتوسطة الدخل، اقترانا بانتعاش التنمية الاجتماعية الذي يمكن تحقيقه إذا ازدهرت المبادرات التجارية وأُنفقت إيرادات النفط بحكمة.

ولا يزال هناك العديد من الشروط التي ينبغي تلبيتها، ومسؤولية كبرى على عاتق الحكومة الجديدة. كما ستتطلب الفترة القادمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تغير مسارها وتعدل اتجاهها وفقا لطلب حكومة العراق، فضلا عن الولاية التي حددها المجلس في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وأعاد تأكيدها مؤخرا في القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩). وستحدد المجالات الخمسة التالية بصورة خاصة جدول أعمالنا في المرحلة القادمة.

ويتجلى المجال الأول من تلك المجالات في الانتخابات. والحدث المحوري بالنسبة للعراق في الأشهر القادمة، بطبيعة الحال، هو إجراء انتخابات مجلس النواب في كانون الثاني/يناير. وقد مارست بعثة الأمم المتحدة ولايتها من حيث تقديم الدعم والمساعدة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في مرحلة ما قبل الانتخابات تلك.

وقد صادق مجلس النواب على قانون الانتخابات يوم الأحد ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأمام مجلس الرئاسة الآن ١٠ أيام لقبول القانون أو رفضه. وما لم يصدر بيان بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، سيتم إقرار القانون تلقائيا. وحتى الآن، فقد استندت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تخطيطها، في انتظار إقرار القانون، إلى موعد إجراء الانتخابات في ١٨ كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من أن عملية إقرار قانون الانتخابات في مجلس النواب مرت بمفاوضات معقدة، فقد شكلت المناقشة نموذجا واضحا لقدرة القيادة السياسية على اعتماد نهج السيادة وتحديد عملية تمثيل الشعب. وقد تنطوي الإشارة الخاصة في القانون إلى إمكانية استعراض قوائم الناخبين في كركوك وغيرها من المحافظات على أن البعثة ستضطلع بمهمة هامة بعد يوم الانتخابات.

واستعدادا للانتخابات، أُجريت عملية استكمال سجل الناخبين في الفترة من ٢٢ آب/أغسطس إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، اقترانا بحملة وطنية لتوعية الناخبين. ونتيجة لهذه الجهود، زار أكثر من ١,٥ مليون عراقي واحدا من بين مراكز التسجيل البالغ عددها ١ ٠٨٢ مركزا لتأكيد بياناتهم أو للقيد في السجل. ووزع ١٨ مليون بطاقة

معلومات للناخبين في جميع أنحاء البلد لمساعدة الناخبين على تحديد المكان الذي ينبغي أن يدلوا بصوقم فيه يوم الاقتراع.

ولا يزال فريق بعثة الأمم المتحدة المعني بالمساعدة الانتخابية، الذي يتألف من ٢٠ مستشارا تقنيا دوليا، يقدم الدعم التقني في كل إدارة من إدارات مفوضية الانتخابات، لتمكينها من الامتثال للمعايير الدولية وإنجاز عملية انتخابية شفافة. والهدف من تلك الجهود دعم انتخابات تكون نتيجتها مقبولة للشعب العراقي، وتشكل أساسا لوضع السياسات وإحراز تقدم خلال الأعوام الأربعة القادمة. وأود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تضمن هذه النتيجة. وما يمكننا أن نفعله، بل ما سنفعله، هو الالتزام ببذل أقصى الجهد لتقديم الدعم، إلى جانب الفريق الرائع المكون في الغالب من الشباب العراقيين والشابات العراقيات الذين يقدمون ما تتطلبه إدارة الانتخابات بصورة عصرية من خدمات قانونية وتقنية وتواصلية عملية.

وقد أعربنا عن شواغل بالغة بشأن التأخير الشديد في استكمال عملية إقرار القانون. والواقع أن كفالة إمكانية الوفاء بالمعايير الأساسية عملية جبارة. وأعتبر أن هذه الشواغل تطغى عليها أهمية إيلاء الأولوية للعملية البرلمانية وتلبية المطالب الدستورية الأساسية لتعزيز السلطة والاستقرار بوجه عام. وإجمالا، لا يزال الأمر ممكنا، بل يجب أن يكون كذلك، إذا أراد العراقيون إجراء انتخابات ذات مصداقية في ١٨ كانون الثاني/يناير. غير أنه يجب أن تتضافر جهودنا جميعا إذا أردنا بلوغ تلك اللحظة النفيسة.

وتتعلق النقطة الثانية بالحدود الداخلية المتنازع عليها. فبُعيد يوم الانتخابات، سيحين وقت الانخراط في المهمة الجدية المتمثلة في المشاركة في تناول المسألة المتعلقة بالحدود الداخلية للدولة الاتحادية وعناصرها من حيث الاختصاصات والمسؤوليات، وتقاسم الإيرادات، وتقديم الخدمات، والترتيبات الأمنية والحدود الإقليمية. وما لم تحل هذه المسائل الأساسية بين الحكومة الاتحادية في بغداد والحكومة الإقليمية في إربيل، فإن العراق الجديد سيتعرض بشكل دائم لخطر عودته أو استدراجه إلى صراع يزعزع الاستقرار بشكل أساسي. وشكلت المناقشة المطولة في إطار قانون الانتخابات بشأن الترتيبات الخاصة بمحافظة كركوك، على نحو خاص، تذكرة أخرى بأننا لم نستكمل بعد جدول الأعمال.

وإذ نوجز ما ننوي عمله في الأشهر القادمة، أود أن أتشاطر بعض التطورات التي قد تشكل مؤشرا على تحسن الأجواء المواتية لإحراز تقدم بشكل عام.

أولا، أود أن أشير إلى فرقة العمل الرفيعة المستوى التي تتناول المسائل المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها في محيط حدود المنطقة الكردية، والتي انخرطت خلال الأشهر القليلة الماضية، في اتخاذ عدد من تدابير بناء الثقة بغية سد الفجوات القائمة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية. ويعقد كبار مستشاري رئيس الوزراء العراقي ورئيس المنطقة الكردية اجتماعات منتظمة تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة. وقد نكون الآن على مشارف التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير اللازمة لتعجيل تسوية المطالبات العقارية، وتحسين شفافية وقانونية إجراءات الاعتقال، وكفالة حق جميع العراقيين في تعليم أطفالهم بلغتهم الأصلية. ولا يمكن أن نستهين بأهمية هذه الخطوات العملية إلى الأمام، لأن ذلك سيوجه إشارة قوية إلى المواطنين العاديين بأن شيئا ما سيتغير في آخر المطاف إلى ما هو أفضل للعديد منهم.

وتمثلت النقطة الثانية ذات الأهمية البالغة في الجهود المشتركة للجيش العراقي وقوات البشمركه الكردية، بمشورة ودعم من قوات الولايات المتحدة، للاتفاق على ترتيبات أمنية جماعية في مناطق الصراع المعنية في محافظات نينوى وكركوك وديالى. وهذا تطور مغاير على نحو ملحوظ مقارنة

بالحالة التي كانت سائدة في الصيف الماضي، والتي تميزت بازدياد سريع للتوتر في أماكن مختلفة، وتحول المنطقة المحيطة بالموصل إلى هدف يومي تقريبا لهجمات غادرة على مدى عدة أشهر. كما أن له أهمية محتملة، إذ أنه يمكن أن يشكل الأساس للترتيبات السياسية القادمة بشأن جدول الأعمال المتعلق بالحدود المتنازع عليها. وهكذا، فإن بعثة الأمم المتحدة تتابع عن كثب، وعلى أساس استقاء المعلومات، هذه التطورات التي نأمل أن جميع الأطراف ستقوم بالمصادقة عليها قريبا.

ويتعلق العامل الثالث الذي ستكون له أهميته في المستقبل القريب ببداية فترات ولايات جديدة. فعندما التقيت في الأسبوع الماضي في إربيل برئيس الوزراء برهام صالح، لم يكن هناك مجال للشك في إصرار الحكومة الإقليمية الجديدة على تعزيز الأساس لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وفي غضون ذلك، تستعد الحكومة العراقية الحالية للانتقال إلى مرحلة جديدة بصورة منهجية، بدعم من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف. ويثير هذا الأمر توقعات بأن القادة السياسيين سيصبحون أكثر استعدادا لإقرار الصلة التي لا انفصام لها بين تناول المسائل السياسية المعقدة التي لا يمكن تركها في حالة جمود، وتعزيز تحسين الأجواء المؤاتية للاستثمار في إطار استراتيجية اقتصادية قوية.

ويكمن العامل الرابع الذي ينبغي أن نشير إليه في ضرورة توضيح الأساس القانوني والأثر المالي لاستخراج النفط الآن بعد أن تم توقيع عقود جديدة هامة أو أنها قيد النظر. فكفالة الشفافية في ترتيبات العقود وآليات تقاسم الإيرادات والقدرة على التنبؤ بها جزء لا يتجزأ من الإطار المستدام للدولة الاتحادية. إذا استمر عدم الوضوح الحالي بعد بدء تشكيل حكومة جديدة، فسيكون له أثر ضار على سلطة الدولة ومصداقيتها في نظر المواطنين الذين ينبغي أن يستفيدوا من مصادر الثراء الهائلة التي لا تندر رؤيتها على عتبة الفقر الذي لا يمكن تصوره.

توفر هذه التطورات الأربعة السياق الذي يمكن فيه لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق النظر في الخطوات التالية للمساعدة في توضيح المبادئ والترتيبات، في إطار دستوري اتحادي. وبما أنه من الصعب رؤية كيف يمكن لبرنامج حكومة جديدة أن يُعد ويُتفق عليه بدون إشارة واضحة إلى مسائل ترسيم الحدود المختلفة، فقد يكون من الحكمة النظر إلى الفترة التي تعقب الانتخابات مباشرة باعتبارها فرصة سانحة لإشراك القادة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ووضع خطة والسير على الطريق نحو التفاهم والاتفاق النهائي، بما في ذلك المادة ١٤٠ من الدستور.

أما النقطة الثالثة التي أود أن أتناولها فهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. إن الهدف من كل التطور السياسي هو تهيئة بيئة يمكن فيها لروح المواطنة أن تنمو؛ والمدارس والمستشفيات والإدارة المدنية ومؤسسات القطاع الخاص، كلها عناصر جوهرية في هذا التطور. ومن المشجع ملاحظة أن الحكومة قد بذلت جهودا كبيرة في صياغة الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٠-٢٠١٤. وتلقت العملية دعما واسعا من أنحاء مختلفة من أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال توفير المشورة المتعمقة بشأن ١٢ ورقة تحليل خاصة بالقطاعات.

وتماشيا مع خطة التنمية الوطنية، وافق فريق الأمم المتحدة القطري على أول تقييم قطري مشترك للعراق، مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي الحكم والنمو الاقتصادي الشامل وضمان جودة الخدمات الأساسية. وفي المقابل، ستقدم خطة التنمية والتقييم القطري المشترك معلومات لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٠-٢٠١٤ مما يوفر نهجا منسقا لتحقيق التنمية

المستدامة في السنوات المقبلة. والآن قد بدأت هذه العملية التي هي أمر متعارف عليه في كثير من أنحاء العالم ولكنها جديدة بالنسبة للعراق.

في الأسبوع الماضي، عقد اجتماعان هامان، وكلاهما يمثل نهاية حقبة من أول الانتعاش الأول والتعمير وبدء حقبة من الاستثمار في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قام شركاء العراق في اجتماع شارك في رئاسته وزير المالية، السيد الجبر، والمستشار الخاص للأمين العام بشأن العهد الدولي مع العراق، السيد غمباري، بتقييم الإنجازات في إطار العهد الذي وفر على مدى السنوات الثلاث الماضية أداة أساسية لتعميق العلاقات وتقويتها بين العراق والعالم بعد عقود من الدمار والعزلة.

في الوقت نفسه، رحب المشاركون بالدعوة القوية من رئيس الوزراء نوري المالكي التي مفادها أن الوقت قد حان الآن ليأخذ العراق زمام المبادرة، وليقدم المجتمع الدولي الدعم على أساس التوجهات الاستراتيجية التي حددتها الحكومة. وهذا يغير أيضا دور الأمم المتحدة من الرئاسة المشتركة إلى توفير خدمات الأمانة والاتصال دعما للتنسيق بشكل أقوى بين الحكومة والشركاء الدوليين.

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت لجنة المانحين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق اجتماعا قبيل انتهاء الفترة التي تم الاتفاق خلالها على تقديم مساعدات إنسانية ومشاريع بلغت قيمتها ما مجموعه ١,٢٥ بليون دولار. وبما أنه ما زال هناك مبلغ محدود، هو حوالي ١٣٥ مليون دولار، ليصرف ويبرمج، فقد اتفق على تمديد المرفق حتى العام المقبل لذلك الغرض وحده. وستجري عملية مستقلة للدروس المستفادة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه من عام ٢٠١٠، مما سيوفر تقييما كاملا لمبادرة مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق.

كما نوقشت مسألة تماشي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الاستراتيجيات الإنمائية الثنائية الأخرى واتفق على ضرورة مواصلة المناقشات مع جميع أصحاب المصلحة. وعرضت ونوقشت خيارات التمويل وآلية التنسيق لما بعد مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، بما في ذلك إنشاء صندوق استئماني جديد متعدد المانحين تابع للأمم المتحدة يبني على إنجازات مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق. وقد تكون هذه وسيلة مهمة للرد على الدعوة من أجل وضع رؤية للمساعدة الدولية، ولا سيما في دعم خطة التنمية الوطنية.

وفي معرض معالجة رئيس الوزراء نوري المالكي لمسألة التنمية الهامة للقطاع الخاص، دعا أيضا إلى برنامج واسع للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ تزايد الاهتمام العالمي بين المستثمرين المحتملين الذين يدرسون الفرص المتاحة لهم في العراق. بالإضافة إلى الضرورة الواضحة فيما يتعلق بتنظيم إنتاج النفط، سيكون من المهم بالنسبة للحكومة المقبلة توفير إطار قانوني متين لممارسة الأعمال التجارية.

ولن تُعالج شرور البطالة والفقر إلا بالاستثمار والتنمية. فثلاثة وعشرون في المائة من السكان، أو حوالي ٧ ملايين نسمة، يعيشون تحت خط الفقر، مع أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل مما يثير السخط ويزعزع الاستقرار. وما زال انعدام الأمن الغذائي الذي ساءت حالته بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والجفاف حقيقة واقعة بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان.

كذلك، بدأت الأمم المتحدة في تنفيذ عدد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز الحكم وسيادة القانون داخل

العراق. ومما يكتسي أهمية خاصة التحضيرات الجارية لوضع أول استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال مشاركة وفد عراقي في مؤتمر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وحددت الاستراتيجية عدة مجالات رئيسية للعمل، بما في ذلك تمويل الأحزاب السياسية والانتخابات ومدونة قواعد سلوك للخدمة المدنية.

أما النقطة الرابعة التي أود أن أتناولها فهي تتعلق بتعاون الجوار البنّاء. إن تعزيز تعاون العراق مع اندماجه في المنطقة على نطاق أوسع هو جزء من ولاية البعثة. ومما يحظى بأولوية خاصة تطبيع العلاقات الإقليمية، وليست أقلها العلاقات مع الكويت وما يتصل بها من أمر الخروج من أحكام الفصل السابع من الميثاق الذي من الطبيعي أن يكون من الأمور التي يرغب العراق كثيرا في تحقيقها كعلامة لبدء حقبة جديدة بعد عقود من الحروب والعقوبات.

بما أن تقرير الأمين العام ما زال معروضا على المجلس، أرى أن من الأولويات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة تيسير التقارب والاتفاق على جميع المسائل المعلقة. وسنسعى إلى الحصول على موافقة الطرفين على تحديد جدول أعمال متفق عليه ينبغي بإكماله حل المسائل المتبقية وتطبيع موقف العراق في الأمم المتحدة.

وفي غضون ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم لحكومة العراق فيما يتعلق بنبش المقابر الجماعية والتعرف على المفقودين وهو ما يتصل اتصالا وثيقا بالعمل القيم الذي يقوم به السفير تاراسوف، كما أبلغ إلى المجلس في الآونة الأخيرة. وتتجه النية لمواصلة الدعم الجاري في مجال بناء القدرات لفترة أطول من الزمن.

علاوة على ذلك، اكتمل التخطيط لمشروع أعمال الصيانة الميدانية للحدود بين العراق والكويت. وتنتظر الأمانة العامة تأكيدا من حكومة العراق بأنه يمكن المضي قدما بالعمل وأنه سيتم السماح بالوصول إلى جميع أعمدة الحدود. وبدون إشارة من هذا القبيل، لا يمكن الاضطلاع بأي أنشطة إضافية. وفي ذلك الصدد، أود أن أحث الحكومة على إبداء موافقتها أو إذا كانت هناك أي مسائل معلقة، على التحرك نحو حلها في وقت قريب.

أما بخصوص المجالات الأخرى ومختلف البلدان المجاورة، فتواصل البعثة العمل على تشجيع الفرص ودعمها، ومن التطورات الطيبة أن نلاحظ الزيادة في تدفق المياه إلى العراق، في أعقاب سلسلة من الاجتماعات بين العراق وحكومات كل من تركيا وسوريا وإيران. ومع ذلك فالتحدي ما زال قائما لوضع ترتيبات أكثر قابلية للتنبؤ والوصول إلى تفاهم أطول أجلا. وتم الاتفاق مع حكومة إيران على فتح مكتب فرعي صغير لبعثة الأمم المتحدة في طهران لتيسير مجالات بعينها للتعاون الثنائي مع العراق.

وإجمالا، إن صورة التعاون الإقليمي ذات ألوان متباينة. فمن ناحية، نرى مبادرات واتفاقات ثنائية هامة، ستعود بالنفع بلا شك على اندماج العراق على المستويين الإقليمي والعالمي في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات. ومن ناحية أخرى، فإن بعض العلاقات الدبلوماسية الثنائية تواجه قيودا شديدة. وسيكون استئنافها في مصلحة المنطقة بأسرها.

والنقطة الخامسة التي سأتناولها تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان. في ظل التصميم والأمل المتزايد في أن يؤذن استكمال فترة الولاية الأولى الكاملة لمجلس النواب المنتخب بالانتقال إلى مرحلة جديدة تشهد إيلاء اهتمام أكبر لإعادة بناء المجتمع وتنشيطه، سيزداد التركيز أكثر على تعزيز حقوق الإنسان واحترامها. لقد شهدت الفترة الأخيرة تراجعا إلى حد ما في الهجمات التي يشنها المتشددون والمتمردون والجماعات الإجرامية، وذلك على الرغم من انفجارات

آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر في بغداد. وهذا التراجع يزيد من أهمية أن يواكب التحسينات في الحالة الأمنية إنفاذ سيادة القانون بصورة شاملة ومتسقة والقضاء على الإفلات من العقاب. ويجب مضاعفة الجهود الرامية إلى كفالة تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة نظرا للارتباط الوثيق بين الأمن وسيادة القانون. والاستقرار يتطلب العنصرين.

وما زلنا نشعر بقلق خاص إزاء وضع المرأة. وعدد حالات الانتحار التي يجري الإبلاغ عنها أعراض لمسائل جوهرية تتعلق بالمساواة في الحقوق والفرص باعتبارها تحديا رئيسيا لبلد يعترف بقيمة جميع المواطنين ومسؤوليتهم.

ومن الأسباب الأخرى التي دعت إلى القلق في الفترة الماضية، والتي سيُبلغ عنها قريبا في التقرير نصف السنوي بشأن حقوق الإنسان، استمرار الهجمات بلا هوادة على الرجال والنساء العاملين في وظائف أفراد شرطة أو في وظائف رسمية ذات صلة. وهذا الاتجاه يحد بشدة من قدرة الدولة على فرض القانون والنظام وينبغي عكسه.

وتجدر الإشارة أيضا إلى المسائل المستمرة بخصوص المحتجزين وحالة السجناء في ما يتعلق بالإجراءات والظروف المادية التي يُحتجزون في ظلها على السواء. ودعم الدولة للمبادئ الأساسية ينبغي أن ينطبق أيضا في حالة المجرمين والمشتبه بهم.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى المعالم المتطورة للبعثة. مع دخول العراق مرحلة جديدة، ينبغي للبعثة أن تجري تعديلات أيضا. وستوجه الحكومة مشورتنا وتيسيرنا السياسيين وتساعدهما بطريقة تلقائية وعلى نحو مشروع أكثر من أي مرحلة زمنية بعد عام ٢٠٠٣ وهكذا ينبغي أن تكون الأمور. وسيُدرج نمط أنشطتنا الذي يغلب عليه الطابع الإنساني والموجه نحو إعادة البناء تحت توجه استراتيجي بقدر أكبر وأكثر تركيزا على التنمية. ولذلك، فإنه قد حان الوقت لإعادة تنظيم جهودنا الجماعية تحت الراية الزرقاء.

تعمل البعثة والفريق القطري حاليا معا بصورة وثيقة في ظل إدارة متكاملة ومواءمة استراتيجية ويتبعان قيادة الحكومة. وقد سعدت باستقبال كريستين ماكناب بصفتها نائب الممثل الخاص للشؤون الإنسانية وشؤون إعادة البناء والتنمية وبصفتها المنسق المقيم أيضا. وهي ستكون جزءا من البعثة المتكاملة وفي مقدمة إدارة الفريق وستعمل مع نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية الذي سيجري تعيينه قريبا.

ونحن نطلب اهتمام المجلس ودعمه المستمرين أثناء الانتقال الكبير الذي تتوقعه البعثة، وبخاصة من حيث احتياجات الدعم اللوجستي والأمني. وأنا أقدر الاتصالات الوثيقة مع الحكومة والقوات المسلحة الأمريكية بشأن تخطيطهما لإعادة الانتشار والانسحاب، بما في ذلك آثار ذلك على نطاق عملنا. ومع مراعاة التوقعات والطموحات المتعلقة بزيادة تمثيل الأمم المتحدة في مختلف أجزاء من العراق إذا سمحت الظروف، فإن ذلك سيكون له ثمن يتعين أن يؤخذ في الحسبان في الميزانيات الخاصة بالسنوات المقبلة. ونتطلع إلى مواصلة التفاعل مع الجمعية العامة بهدف التخطيط للمستقبل.

وختاما، سيستمر العراق في مواجهة تحديات وتناقضات كبيرة في المستقبل المنظور. وسيتوقف نجاحه، أكثر من أي وقت مضى، على تصميم القوى البناءة من الداخل والخارج على اغتنام الفرص الجديدة والحقيقية. وينبغي لنا ألا نغفل عن الآلاف من الضحايا للعنف العشوائي أو المحدد الهدف الذي وقع في العراق خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير. غير أنه اتُخذت خلال نفس الفترة قرارات

مهمة لتعزيز المؤسسات والعمليات الرئيسية ودعم دورة جديدة للحكومة ذات المشروعية.

ستؤذن الانتخابات المقبلة ببدء مرحلة تالية حاسمة في مستقبل الدولة والمجتمع بوجه عام. وستهيئ الساحة لحدوث تطورات أخرى مهمة مثل زيادة الإنتاج النفطي وخطة التنمية الوطنية الجاري إعدادها، وعلى الرغم من الانتكاسات، فإنه سيتم التعامل مع التقدم في القوات والترتيبات الأمنية. والتصميم على التقدم موجود لدى الكثير من العراقيين. والرسالة التي يحتاج إليها هؤلاء العراقيون ويستحقونها هي دعم البلدان المجاورة والشريكة ومجلس الأمن لهذا الأمر بصورة لا لبس فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملكرت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للعراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لسلفكم، الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية على جهوده المتميزة أثناء رئاسته في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نكن بالغ التقدير أيضا للسيد أد ملكرت، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، ولفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في العراق وفي نيويورك لما يقومان به من جهود لا تعرف الكلل في مساعدة حكومة العراق وشعبه.

بعد استعراض تقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة في العراق (S/2009/585)، يود وفد بلدي أن يدلي بالتعليقات التالية.

على المستويين السياسي والأمني، تمكن ممثلو الشعب العراقي في البرلمان العراقي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صيغة نهائية للقانون الانتخابي لعام ٢٠٠٥، والذي اعتمد بعد مناقشات موسعة تميزت بروح من الانفتاح والحوار. وكان هدفهم التوصل إلى صيغة نهائية مرضية لجميع ممثلي الجماعات السياسية في البرلمان العراقي داخل الإطار المؤسسي الدستوري. وبالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القانون الانتخابي، أثبت الشعب العراقي وممثلوه في البرلمان قدرتهم على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة، تماما مثلما توصلوا في السابق إلى اتفاق بشأن الدستور والانتخابات وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

إن إقرار القانون الانتخابي يؤذن ببدء مرحلة جديدة من المنافسة المسؤولة والعمل الجماعي في العراق، تبتعد عن الولاءات الضيقة خدمة للمصالح العامة للبلد. وفي هذه المرحلة الجديدة، ستستخدم الحكومة العراقية الآليات الديمقراطية والمنافسة الحرة لتحقيق تطلعات الشعب العراقي إلى إقامة نظام اتحادي تعددي يحترم حقوقه ويصون حرياته ويعزز الوحدة الوطنية.

وتمثل الموافقة على نظام الانتخاب بالقائمة المفتوحة في القانون الانتخابي الجديد خطوة هامة في تطور العملية الديمقراطية في العراق الجديد. ويتيح نظام القائمة المفتوحة للناخبين اختيار المرشحين الذين يمثلونهم في البرلمان بدون أن يضطروا للتصويت لصالح مرشحين آخرين على نفس القائمة. ونتيجة لذلك، سيكون اختيار الممثلين السياسيين الآن مبنيا على المؤهلات الفردية للمرشحين وليس على أساس القوائم. وسيتيح تقسيم العراق إلى دوائر انتخابية متعددة، وفقا للتقسيم الإداري لمحافظات البلد، فرصة للناخبين لاختيار شخص ما ينتمي إلى نفس الدائرة لتمثيلهم في البرلمان. وسيعزز هذا الأمر الصلة بين الناخب وممثله أو ممثلته في البرلمان الجديد.

ويجسد الانتهاء من وضع صيغة نهائية لإجراء انتخابات برلمانية خاصة في محافظة كركوك إصرار القوى السياسية العراقية على الاستناد إلى الدستور والتفاهم المشترك بدلا من الإكراه لمعالجة هذه المسألة. ويشكل استكمال إجراء هذه الانتخابات خطوة إضافية في عملية معالجة مسألة كركوك، وهي محافظة لا تزال رمزا للتعايش السلمي فيما بين جميع مكونات المجتمع العراقي.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد أد ملكرت بدور هام في مساعدة العراق وبرلمانه على التوصل إلى اتفاق بشأن قانون الانتخابات، وبالنيابة عن حكومة العراق، أهنئهم بهذا الإنجاز وأتقدم لهم ببالغ الشكر على جهودهم. ويشدد هذا الإنجاز على أهمية التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات بشأن سياسات العراق الجديد.

في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩، تعرضت بغداد لهجمات إرهابية استهدفت عددا من المؤسسات السيادية للدولة العراقية، بما في ذلك وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. وأدت هذه الهجمات إلى مصرع أو جرح ٦٠٠ شخص، بمن فيهم العديد من موظفي الحكومة والدبلوماسيين والمدنيين الأبرياء. ولو حققت هذه الأعمال الإرهابية هدفها الكامل، لأدت إلى شل الدولة وأجهزتها، مما كان سيعرض للخطر الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة. ولذلك، في ٣٠ آب/أغسطس، وجه رئيس وزراء العراق، دولة السيد نوري كمال المالكي، رسالة إلى الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، يسترعي فيها انتباهه إلى هذه المسألة الهامة بالذات، ويطلب فيه أن يسترعي انتباه مجلس الأمن إليها بغية تشكيل فتح تحقيق دولي مستقل، لأن نطاق وطبيعة الجرائم المرتكبة قد تتطلب تحقيقا من خارج الولاية القضائية للعراق، وتقديم المدانين إلى محكمة جنائية دولية خاصة.

وعلاوة على ذلك، طالبت حكومتي بأن يعين الأمين العام مسؤولا رفيع المستوى لتقييم الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ ومدى التدخل الأجنبي فيها وأثرها على أمن العراق واستقراره. وقد أشار إلى هذا الطلب رئيس العراق، فخامة السيد جلال الطالباني، خلال خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر A/64/PV.6)، كما ذُكِر أيضا في رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية، معالي هوشيار زيباري. وقامت حكومتي باتصالات إضافية مع عواصم البلدان الصديقة لتفسير أبعاد هذا الطلب.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تعرضت بغداد لهجوم إرهابي جديد، استهدف وزارة العدل، ووزارة البلديات والأشغال العامة ومقر مجلس محافظة بغداد، أدى إلى سقوط عدد أكبر من الضحايا، بمن فيهم أطفال في روضة للأطفال قرب الوزارتين. ويثبت هذا الهجوم أن الإرهابيين وبقايا نظام صدام مصرون على تعطيل العملية السياسية في العراق من خلال الاستهداف المباشر لمؤسسات الدولة العراقية.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وجه وزير الخارجية، معالي السيد هوشيار زيباري رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يربط فيها بين الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ والهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مشيرا إلى تنفيذ الهجومين بنفس الطريقة وفي التوقيت ذاته، واستخدام ذات المواد المتفجرة فيهما، واستهدافهما لوزارات رئيسية من وزارات الدولة. و هذان الهجومان الإجراميان يؤكدان أن هدف هذه العمليات هو تدمير قدرة الدولة العراقية ومؤسساتها وتعطيل العملية السياسية الديمقراطية. كما شدد وزير الخارجية في رسالته على طلب العراق تعيين مسؤول رفيع المستوى لتقييم

نطاق التدخل الأجنبي في هذين الهجومين الإرهابيين. وشدد السيد زيباري على أنه لا يمكن التخطيط لمستوى تنظيم هذين الهجومين الإرهابيين وتعقيدهما ونطاقهما وتنفيذهما بدون دعم قوى أجنبية. كما طلب وزير الخارجية في رسالته من الأمين العام استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة في أقرب وقت ممكن لتمكينه من اتخاذ إجراء لردع الإرهاب ورُعاته. وبالتالي، قرر الأمين العام إيفاد فريق بقيادة السيد أوسكار فيرنانديث تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى بغداد للتشاور مع الحكومة العراقية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والسيادة.

وترحب حكومتي بقرار الأمين العام إيفاد فريق دولي بقيادة السيد أوسكار فيرنانديث تارانكو إلى العراق لإجراء مشاورات أولية مع المسؤولين العراقيين بشأن المسائل المتعلقة بأمن العراق وسيادته والمعلومات المتوافرة لدى السلطات العراقية المعنية بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد وعدت حكومة جمهورية العراق بتوفير جميع التسهيلات الممكنة للوفد الدولي لكفالة نجاح مهمته.

وخلال الزيارة التي قام بها السيد أوسكار فيرنانديث تارانكو، عقد اجتماعا مع رئيس الوزراء في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وأكد رئيس الوزراء خلال هذا الاجتماع أن

”الإرهاب يتطلب موقفا دوليا، ونحن نطالب بأن تساعدنا الأمم المتحدة على وقف التدخل الإقليمي في شؤوننا الداخلية، ووقف الهجمات الإرهابية التي تستهدف الأشخاص الأبرياء، ونأمل أن يكون تقريركم واقعيا. ونود أن نبين لكم مسرح الجريمة حتى يتسنى لكم إبلاغ تفاصيل الحادث بوضوح إلى الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن“.

وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عقد الفريق الدولي بقيادة السيد أوسكار فيرنانديث تارانكو اجتماعا مع اللجنة الوزارية التي أنشأها مجلس الوزراء لمتابعة تداعيات الهجمات الإرهابية على مؤسسات الحكومة. وتعتقد حكومتي أن إيفاد السيد أوسكار فيرنانديث تارانكو وفريقه لإجراء مشاورات مع الحكومة العراقية يشكل خطوة أولى، ستتبعها خطوات لاحقة، على نحو سيؤدي إلى تلبية طلب حكومتي المتعلق بالكشف عمّن يقف وراء التفجيرين المميتين اللذين تعرضت لهما بغداد في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر.

وقد يَسَّرَت تحسن الحالة الأمنية الخطة المركزية لحكومة العراق لتشجيع عودة المشردين العراقيين إلى بلدهم. فمثلا، عادت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ٣٧٠ أسرة مشردة إلى ديارها في بغداد، وعادت ١ ١١٤ من الأسر الأخرى المشردة داخليا إلى منازلها في محافظة ديالى. وعادت المزيد من الأسر إلى ديارها في المحافظات الأخرى أيضا.

ويشكل تمتع العراقيين بحقوقهم الأساسية، على النحو المنصوص عليه في الدستور العراقي، الأساس اللازم للعملية السياسية المتواصلة. وقد أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية مؤخرا أن مجلس الوزراء أقر الالتزامات والتعهدات التي قطعتها الحكومة العراقية في التقرير الوطني لجمهورية العراق، الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، وسيظهر حقيقة حالة حقوق الإنسان في العراق. كما سيسلط التقرير الضوء على أهم التحديات التي تواجهها الحكومة في جهودها لتناول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيشمل خطة وطنية لفترة خمس سنوات معنية بالتعليم وحقوق الإنسان.

وفي إطار جهود حكومة العراق لتعزيز دور المرأة في المجتمع وتمكينها من الاضطلاع بأدوار حيوية، تخرجت ٥٠ امرأة برتبة ملازم أول مؤخرا من كلية الشرطة لتخدم في صفوف قوات الأمن، وستشهد الفترة القادمة تخرج فوج ثان يتألف من ١٠٠ امرأة برتبة ملازم أول.

ووفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقع العراق في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على اتفاقية الذخائر العنقودية. ويؤكد هذا الأمر رغبة الحكومة العراقية في اتباع سياسة خارجية تستند إلى احترام الالتزامات الدولية والتعاون مع المجتمع الدولي في مجالات نزع السلاح وعدم إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

وعلى المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وتحت الإشراف المباشر من رئيس الوزراء، دولة السيد نوري المالكي، عقدت الحكومة العراقية مؤتمرا للاستثمار يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في واشنطن العاصمة وحضره وفد عراقي يتكون من حوالي ٣٠٠ عضو حاملين معهم خطط استثمارية لأكثر من ٧٥٠ مشروعا في ١٢ قطاعا حيويا. وعقد خلال المؤتمر أكثر من ٢٢٠ لقاء مع المستثمرين الأجانب لمناقشة هذه المشاريع، وخاطب رئيس الوزراء نوري المالكي ووزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون الجمع من المشاركين.

في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عقد في لندن مؤتمر بشأن الاستثمار في العراق، عرضت خلاله الحكومة العراقية على المستثمرين البريطانيين والأوروبيين ٥٠٠ مشروع استثماري في ١١ قطاعا حيويا. وقد ترأس رئيس الوزراء وفدا كبيرا إلى المؤتمر.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عقد مؤتمر آخر للاستثمار في برلين حضره أكثر من ٢٠٠ من أعضاء الوفود. وترأسه وزير الصناعة، معالي السيد فوزي حريري، وحضره رئيس هيئة الاستثمار، السيد سامي الأعرجي. وسيلي ذلك عقد مؤتمرات استثمار أخرى في عواصم أخرى في جميع أنحاء العالم.

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عقد في بغداد المؤتمر الاستعراضي السنوي الثاني للعهد الدولي مع العراق لبحث توجه سياسات العراق الاجتماعية والاقتصادية خلال السنوات القليلة المقبلة على أساس الأولويات الواردة في العهد الدولي مع العراق. وفي البيان الختامي للمؤتمر، اتفق الجميع على أن العهد الدولي مع العراق يمثل أداة هامة لتوفير الدعم الدولي للعراق في مرحلة انتقاله السياسي وإعادة بنائه الاقتصادي.

ارتفعت صادرات النفط إلى ١ ٩٥٦ ٠٠٠ برميل يوميا خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتعمل الحكومة العراقية على زيادة الصادرات لتصل إلى ٢ ١٥٠ ٠٠٠ برميل يوميا في عام ٢٠١٠.

في إطار الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة العراقية لإعادة إعمار العراق، وافق مجلس الوزراء على خطة شاملة لإعادة بناء قطاعات الخدمات والبنية التحتية للبلد، وخصصت له ميزانية تقدر بحوالي ٦٥ بليون دولار. وبموجب الخطة، سيخصص لقطاع الإسكان نسبة ٣٨ في المائة من الميزانية، وللقطاع الزراعي ٢٧ في المائة، ولقطاع النقل ١٤,٢ في المائة، ولقطاع المياه والصرف الصحي ٨,٤ في المائة ولقطاع التعليم ٨,٥ في المائة، ولقطاع الصحة ٥,٧ في المائة، ولقطاع الاتصالات ٠,٩ في المائة.

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أعيد انتخاب العراق عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمرة الثانية بعد حصوله على ١٨٢ صوتاً من أصل ١٨٨، وهذا إنجاز آخر للعراق في الأمم المتحدة.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي إطار الانفتاح الإقليمي والدولي، تم مؤخراً العديد من الزيارات الرفيعة المستوى إلى العراق، منها الزيارة التي قام بها السيد محمود محيي الدين وزير الاستثمار المصري في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩؛ والزيارة التي قام بها السيد أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية تركيا، أيضا في ١١ آب/أغسطس؛ والزيارة التي قام بها السيد نادر الذهبي، رئيس وزراء الأردن في ٣ أيلول/سبتمبر لتوقيع عدد من مذكرات التفاهم، والزيارة التي قام بها السيد جوزيف بايدن، نائب رئيس الولايات المتحدة في ١٥ أيلول/سبتمبر لبحث العلاقات الثنائية والتطورات في الوضع الأمني؛ والزيارة التي قام بها السيد ألكسندر سلطانوف، نائب ووزير خارجية الاتحاد الروسي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر لتطوير العلاقات الثنائية؛ والزيارة التي قام بها السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لبدء الأعمال التحضيرية للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي العراقي - التركي. والسيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، زارت بغداد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر لبحث كيفية إعفاء العراق في المستقبل القريب من الآثار المترتبة على أحكام الفصل السابع من الميثاق وللاطلاع على الدمار الناجم عن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها وزارة الخارجية في ١٩ آب/أغسطس.

تسلم وزير الخارجية العراقي أوراق اعتماد كل من السيد محمد بخش عباسي، سفير باكستان، في ٢٥ آب/أغسطس، والسيد مراد أوزقوك، سفير تركيا؛ والبارون بول فون ماليكسان، سفير ألمانيا، والسيدة برونيسلافا توماسوفا، سفيرة الجمهورية التشيكية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وتسلم أوراق اعتماد السيد شريف شاهين، سفير مصر؛ والسيد بيتر أولبرغ، سفير النرويج؛ والسيد يوهان إنديكيو، سفير بلجيكا، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وفي المقابل، ترأس السيد جلال طالباني، رئيس العراق، الوفد العراقي المشارك في اجتماعات الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، وترأس نائب الرئيس طارق الهاشمي الوفد العراقي المشارك في مؤتمر قمة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري الذي عقد في اسطنبول في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وزار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي واشنطن العاصمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وترأس وزير الخارجية الوفد العراقي المشارك في أعمال الاجتماع الوزاري الأول للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي العراقي - التركي في ١٨ أيلول/سبتمبر. كما ترأس وزير الخارجية الوفد العراقي المشارك في اجتماعات اللجنة العراقية - المصرية المشتركة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، التي وقعت خلالها عدة مذكرات تفاهم بين البلدين.

وأكد رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقيين خلال اجتماعهما مع الأمين العام في أيلول/سبتمبر أن العراق لم يعد يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وأنه نفذ العديد من الالتزامات الدولية المفروضة عليه على مر السنين، بما فيها الالتزامات المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت.

وذكر الأمين العام في الفقرة ٦٧ من تقريره عن استعراض القرارات المتعلقة بالعراق تحديداً (S/2009/385):

”ومن المهم الاعتراف بأن العراق اليوم يختلف كثيرا عن العراق قبل عام ٢٠٠٣. وإني لآمل أن ينظر مجلس الأمن في هذا التقرير بغرض اتخاذ القرارات الملائمة التي تساعد العراق في الوفاء بسرعة بالتزاماته المتبقية“.

وبناء على ذلك، تأمل حكومة بلدي في أن مجلس الأمن سينهض بواجبه ويمكن العراق من استعادة مكانته

الدولية التي كان يتمتع بها قبل اتخاذ مجلس الأمن قراراته بدءا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠).

في الختام، أود التأكيد على امتنان حكومتي للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وللدعم الذي يقدمه الممثل الخاص للأمين العام بناء على طلب الحكومة العراقية وعلى أساس آليات متفق عليها بشكل متبادل. أود أيضا أن أشكر الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن على دعمهم للعراق والشعب العراقي في نضالهما ضد الجماعات الإرهابية وحلفائها من فلول نظام صدام حسين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.